الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٦٨
الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أبلِغت لتوي أن المشاورات بشأن المسائل التي سننظر فيها في هذه الجلسة العامة ما زالت جارية وأن الوفود المشاركة في هذه المشاورات تحتاج مزيدا من الوقت.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ واستُؤنفت الساعة ١٦/٤٥.

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/52/35)

تقرير الأمين العام (A/52/581)

مشاريع قرارات (A/52/L.49، L.50، L.51، L.52، و Corr.1، L.53/Rev.1)

تعديل (A/52/L.59)

رسالة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/52/571)

رسالة من ناميبيا (A/52/704)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد التشاور مع الوفود المعنية، تم الاتفاق على أن تواصل الجمعية العامة أعمالها على النحو التالي. تبدأ الجمعية بعرض مشاريع القرارات A/52/L.49 و L.50 و L.51، ثم تبت في مشاريع القرارات الثلاثة هذه. ويجري الاستماع إلى تعليل التصويت على مشاريع القرارات الثلاثة هذه قبل وبعد البت فيها. وبعد ذلك، وعلى نفس المنوال، تنتقل الجمعية العامة إلى النظر في مشروع القرار A/52/L.52 والبت فيه. ثم تنظر الجمعية العامة في مشروع القرار A/52/L.53

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Rev.1/ والتعديل المقدم بشأنه والوارد في الوثيقة A/52/L.59.

أعطي الكلمة الآن للسيد جورج صليبا، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض مشاريع القرارات A/52/L.49، و L.50، و L.51.

السيد صليبا (مالطه)، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهو حاليا غير موجود في نيويورك، يشرفني أن أعرض ثلاثة مشاريع قرارات في إطار البند ٣٦، "قضية فلسطين"، هي: مشروع القرار A/51/L.49، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، ومشروع القرار A/52/L.50، المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، ومشروع القرار A/52/L.51، المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين". وأود أيضا أن أعلن أن البحرين وجزر القمر قد انضمتا إلى مقدمي مشاريع القرارات الثلاثة.

تجدد مشاريع القرارات A/52/L.49 و A/52/L.50 و A/52/L.52 على التوالي ولايات اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام لكي تتمكن، كل منها في مجال نشاطها، من مواصلة مساعيها وبرامجها. وقد أعادت الجمعية العامة تأكيد ولايات هذه الكيانات باستمرار بأغلبية ساحقة. وهذا دليل واضح على أن الجمعية ترى أن هذه الكيانات الثلاثة هامة للجهود الشاملة التي تبذلها منظمتنا لإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. ومرة أخرى، كررت وفود عديدة هذا العام، في البيانات التي أدلت بها في الجلسات العامة، التعبير عن الموقف الواضح للمجتمع الدولي برمته المتمثل في أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تحمل المسؤولية الدائمة عن قضية فلسطين إلى أن تحل بجميع جوانبها.

إن مقدمي مشاريع القرارات الثلاثة يقدمونها مدفوعين برغبة قوية في أن تقدم المنظمة إسهاما محددا وبناء آخر في الجهود المتعددة - الثنائية أو المتعددة الأطراف أو الجهود التي يضطلع بها أفراد أو حكومات - الرامية إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

وكما يرى أعضاء الجمعية، استكملت نصوص مشاريع القرارات الثلاثة حسب الاقتضاء لتعبر عن التغيرات في برامج عمل اللجنة وشعبة حقوق

الفلسطينيين بالأمانة العامة وإدارة شؤون الإعلام. وقد أدرج الاعتماد المالي المقرر لها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

اسمحوا لي، بالنيابة عن رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرب عن الامتنان العميق لجميع الأعضاء الذين قدموا على مدى السنين الدعم للعمل الذي قامت به اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة وإدارة شؤون الإعلام تنفيذا لولايتها الهامة. وأود أيضا أن أدعو جميع الوفود الموجودة هنا إلى أن تعرب عن دعمها للشعب الفلسطيني وتضامنها معه بالتصويت لصالح مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نبت الآن في مشاريع القرارات A/52/L.49 و A/52/L.50 و A/52/L.51. وقبل أن أعطي الكلمة للممثل الذي يرغب في تعليل تصويته قبل التصويت، اسمحوا لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد برليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): توفيرا للوقت، أود أن أعلل التصويت مرة واحدة بشأن مشاريع القرارات الخمسة المقدمة في إطار البند ٣٦، "قضية فلسطين". إن حكومة بلادي تعارضها جميعا. فمشاريع القرارات هذه بقايا عصر سابق جبَّته الأحداث في الشرق الأوسط. فثلاثة من مشاريع القرارات هذه تروج لمؤسسات أنشطتها ونهوجها تجاه السلام في الشرق الأوسط غير متوازنة وعفى عليها الزمن. ولا تفعل أي شيء لدعم عملية التفاوض الدائرة الآن بين الأطراف المعنية، ولا تحيط إلا لماما بالإنجازات الضخمة التي حققتها الأطراف المتفاوضة حتى الآن.

وما تفعله مشاريع القرارات هذه بدلا من ذلك هو أنها تستنزف ملايين الدولارات كل عام بموارد مالية وبشرية ثمينة يمكن أن تخدم على نحو أفضل قضية التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أعرب المجتمع الدولي بوضوح عن دعمه لمساعدة الفلسطينيين في بناء مؤسسات الحكم الذاتي والهياكل الاقتصادية والخدمات الاجتماعية اللازمة. وإننا نعتقد بأن الجمعية العامة يجب أن تدرس بعناية ما إذا كانت الأنشطة التي تدعمها مشاريع القرارات هذه تمثل الاستخدام الأكثر فعالية لموارد الأمم المتحدة في دعم هذه الأهداف.

وما تفعله هذه الأموال بدلا من ذلك هو كتابة تقارير لا يقرأها إلا القلة واستصدار قرارات، مثل هذه، تضر بعملية السلام بدلا من أن تساعدها. وفي حقبة يسودها التفكير في الإصلاح ويكون فيها كل دولار مهما ينبغي تحويل هذه الموارد من هذه اللجان والأنشطة إلى منظمات أخرى للأمم المتحدة - مثل المنسق الخاص في الأراضي المحتلة، أو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - التي تنفذ برامج يستفيد منها الشعب الفلسطيني مباشرة.

ومشروع القرار A/52/L.52، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، يزج الجمعية العامة في مسائل تخضع للمفاوضات المباشرة بين الطرفين. ونحن نرى أن هذا غير مناسب وغير مجد. وفي هذه اللحظة الحساسة، نود أن نؤيد عملية التفاوض بدلا من أن نركز على مسائل أو بيانات تؤدي إلى التفرقة والاستقطاب.

وتود حكومة بلادي أيضا أن تعلن معارضتها القوية لمشروع القرار الجديد الذي قدمته المجموعة العربية في الوثيقة A/52/L.53، الذي من شأنه أن يرفع مستوى مركز المراقب الذي تتمتع به البعثة الفلسطينية. وإذا اعتمد مشروع القرار هذا فإنه سيمنح البعثة الفلسطينية جميع الحقوق التي تتمتع بها الدول الأعضاء باستثناء الحق في التصويت والحق في ترشيح مرشحين للانتخاب لهيئات الأمم المتحدة. وحينئذ ستكون للفلسطينيين حقوق تتجاوز حقوق الدول التي تتمتع بمركز المراقب. وإذا اعتمد مشروع القرار هذا فإنه سيشكل سابقة استفزازية لن يكون الخروج عليها أمرا يسيرا وستضر بتصريف أعمال الأمم المتحدة طوال سنوات قادمة.

إننا نعارض هذا الاقتراح لثلاثة أسباب. أولا، إن الفلسطينيين ليسوا دولة ويجب ألا يتمتعوا بحقوق في الجمعية العامة تساوي تقريبا حقوق الدول. وهذا مبدأ للعضوية في الجمعية العامة معمول به منذ مدة طويلة ولا نرى مبررا لتعديله الآن. ويصدق هذا القول بصورة خاصة لأن التصرف النهائي بالضفة الغربية وقطاع غزة مسألة تتعلق حقا بوضع دائم وافق الفلسطينيون أنفسهم في إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت على حلها في إطار المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.

ثانيا، نحن قلقون لأن هذا الاقتراح قد يترك آثارا سلبية على الجهود الدبلوماسية البالغة الحساسية التي تبذل لحقن زخم جديد في عملية السلام. وهذا الوقت ليس مناسبا للقيام بأعمال متهورة قد تبدو للموجودين في هذه القاعة أنها مهمة رمزيا ولكنها قد تترك آثارا حقيقية وسلبية جدا على المفاوضات الدائرة الآن.

ثالثا، إذا نجح هذا التحرك فمن المرجح أن يشجع مجموعات أخرى أطرافا في صراعات سياسية إقليمية أخرى على أن تحاول، بالمثل، رفع مستوى تمثيلها في الأمم المتحدة والهيئات المرتبطة بها، بما يترتب على ذلك من عواقب سياسية تخلق الفوضى في هذه المنظمات. وأنا متأكد من أن أعضاء الجمعية العامة بوسعهم أن يقدروا المضاعفات التي تنعكس على مناطقهم لو حدث هذا.

إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ومن دواعي أسفنا أن مشاريع القرارات غير المتوازنة المعروضة علينا تعقد تحقيق هذا الهدف. وسنصوت ضد مشاريع القرارات الخمسة هذه وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/52/L.49 و A/52/L.50 و A/52/L.51.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار A/52/L.49، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، السلفادور، أريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
اسرائيل، الولايات المتحدة.

الممتنعون:
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إيطاليا، اليابان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت (القرار ٤٩/٥٢).

[بعد ذلك، أبلغ وفد لاتفيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/52/L.50، المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة".

طُلب إجراء تصويت مسجَّل.

أجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن ، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٤٧ عضوا عن التصويت (القرار ٥٠/٥٢).

وبعد ذلك أبلغ وفد لاتفيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/52/L.51، المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين"، لإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة.

طُلب إجراء تصويت مسجَّل.

أجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو،

الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
بلغاريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، رواندا.

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٨ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٥١/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في إطار تعليل التصويت بعد التصويت على مشاريع القرارات A/52/L.49 و L.50 و L.51، هل لي أن أذكّر الوفود بأن مدة بيانات تعليل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها؟

السيد يوسفي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): صوت وفد بلدي مؤيدا مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يعرب بوضوح عن تحفظه على أية أجزاء من هذه الصكوك قد تنطوي على اعتراف ضمني بإسرائيل.

السيد فولزفلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي لأعلل تصويتنا على مشاريع القرارات الخاصة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة.

رغم وجود بعض الصعوبات الحقيقية، تم إحراز تقدم هام في السنوات الأخيرة، نحو إرساء سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط. وبالتالي، يأسف الاتحاد الأوروبي لأن ولايتي هاتين الإدارتين اللتين تعالجان قضية فلسطين في إطار الأمم المتحدة لا تأخذان في الاعتبار على نحو أفضل روح عملية السلام، وهو السبب الذي دعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما حدث في الماضي، إلى الامتناع عن التصويت على مشروعي القرارين A/52/L.49 و L.50.

ومع ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بالحوار الذي نشأ في الأشهر الأخيرة مع مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونعتزم مواصلة هذا التبادل في الآراء، وبالذات بغية تكييف أنشطة اللجنة وولايتها مع الوضع الجديد السائد في الشرق الأوسط، حتى يتسنى لتلك اللجنة أن تسهم إسهاما بنّاء في الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم جهود السلام في المنطقة.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في محاولة مني لشرح الموقف الذي يتخذه وفد بلدي، أود أن أبدأ بمشروع القرار A/52/L.51. لقد صوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار هذا لأن المعلومات التي ينبغي نشرها، كما يدعو مشروع القرار، ضرورية لإطلاع الدول الأعضاء على ما يجري في الشرق الأوسط.

وامتنعنا عن التصويت على مشروعي القرارين L.49 و L.50 لأن وفد سوازيلند يؤمن بأن من واجبنا جميعا أن نكون ملتزمين بحث الأطراف على التفاوض. ووفد بلدي يؤيد البعثة الحالية التي تقوم بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة والتي تطلب فيها إلى جميع أطراف النزاع أن تنعش من جديد روح المفاوضات. وبامتناعنا عن التصويت إذن، فإننا نقول ما الذي يحدث الآن، ولا نؤيد هذا الجهد في الوقت ذاته. وبعبارة أخرى، فإننا نتقصى الحقيقة لأننا نعرف ما هي الحقيقة. والحقيقة هي أن جميع الأطراف ينبغي أن تتحدث مع بعضها البعض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار تعليل التصويت بعد التصويت.

تنتقل الجمعية العامة الآن إلى مشروع القرار A/52/L.52 و Corr.1.

أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا ليعرض مشروع القرار L.52 و Corr.1.

السيد دونوكوسمو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم البلدان المقدمة لمشروع القرار، والتي تشمل الأردن وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وبنغلاديش وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسنغال والسودان وعمان وغينيا وفييت نام وقطر وكوبا والكويت ومالطة وماليزيا ومصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا واليمن، وبلدي إندونيسيا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، كما ورد في الوثيقة A/52/L.52.

وكما يلاحظ في ديباجة هذا المشروع، يوافق عام ١٩٩٧ السنة الخمسين منذ اعتماد القرار ١٨١ (د - ٢) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، والسنة الثلاثين منذ احتلال الأرض الفلسطينية بما فيها القدس. وفي الفقرتين الأولى والثانية من الديباجة تشير الجمعية العامة إلى قراراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة وأيضا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتبين ديباجة هذا المشروع أيضا، في جملة أمور، أن الجمعية تدرك أن مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق وفي تقرير المصير يندرج بين مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتؤكد مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الحرب، وعدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير وضع القدس.

وفي الفقرة الأخيرة من الديباجة تعرب الجمعية عن قلقها بشأن الصعوبات الخطيرة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك عدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني نتيجة للمواقف والإجراءات التي تتخذها إسرائيل.

في الفقرة ١ من المنطوق تؤكد الجمعية من جديد ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، من جميع جوانبها. وتعرب الجمعية أيضا عن تأييدها الكامل لعملية السلام الجارية التي بدأت في مدريد، ولإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣، وكذلك اتفاقات التنفيذ اللاحقة، وتعرب عن الأمل في أن تفضي تلك العملية إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي الفقرة ٣ تؤكد الجمعية العامة على ضرورة الالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يشكلان أساس عملية السلام في الشرق الأوسط، والحاجة إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين تنفيذا فوريا دقيقا، بما في ذلك إعادة انتشار القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وبدء المفاوضات بشأن التسوية النهائية.

وفي الفقرة ٤ تطلب الجمعية إلى جميع الأطراف المعنية وإلى المشاركين في رعاية عملية السلام والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر والمجتمع الدولي بأسره بذل كل ما يلزم من جهود ومبادرات لإعادة عملية السلام إلى مسارها وضمان استمرارها ونجاحها.

وفي الفقرة ٥ تؤكد الجمعية ضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير، وانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧. وتؤكد الجمعية أيضا ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨.

وتحث الجمعية في الفقرة ٧ من المنطوق الدول الأعضاء على التعجيل بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة الحرجة. وفي الفقرة ٨ تشدد الجمعية على أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ.

أخيرا وفي الفقرة الأخيرة من المنطوق تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/52/L.52 وCorr.1.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هيزلان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لئن كانت تركيا تؤيد مشروع القرار A/52/L.52 فإننا نرى أنه لا يبين جميع العقبات التي تعترض الطريق إلى سلام واستقرار دائمين في الشرق الأوسط. ونعتقد أن الإرهاب واحد من التهديدات الرئيسية لعملية السلام. لذلك، نود أن نؤكد الحاجة الماسة إلى قيام البلدان التي تقدم دعمها للإرهاب بالكف عن هذه الممارسة التدميرية غير المشروعة، والامتناع عن استخدام الإرهاب وسيلة من وسائل السياسة الخارجية.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان وفدي ينوي تعليل تصويته بعد التصويت. لكن بسبب بعض الطعن الذي وجّه إلينا، وهذا أمر نود التشديد عليه هنا، قررنا أن ندلي بتعليل تصويتنا قبل التصويت.

إن مشروع القرار A/52/L.52 مشروع جيد في رأينا. إنه مقنع، ويجسد مبدأ دبلوماسية الإقناع الذي ينبغي للأمم المتحدة وجميع شركائها أن يواصلوا الأخذ به. وهو، على وجه التحديد، يشير في الفقرة ٢ من المنطوق إلى الاتفاقات التي توصل إليها في مدريد. وهذا ما ينبغي أن نسعى إلى تحقيقه اليوم: أن نذكّر أصدقاءنا في مسألة الشرق الأوسط بأن عليهم أن يلقوا بأسلحة الحرب، وأن يتحادثوا، ويفوا بالتزاماتهم. لهذا، أرى أن مشروع القرار هذا أقل ضررا بأي طرف، لأنه يتكلم لغة إعادة التفاوض.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/52/L.52 و Corr.1 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

طُلب إجراء تصويت مسجّل.

أجري تصويت مسجّل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
بلغاريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

اعتُمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٥ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٢/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): لقد صوت وفدي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.52 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" وموافقتنا على المشروع هذا الذي اعتُمد للتو لا تعني تأكيدنا أو معارضتنا لاتفاق إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقّعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل المشار إليه في الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من ديباجة هذا المشروع والفقرة ٢ من المنطوق.

وبالنسبة للفقرة التاسعة من الديباجة فإننا نود في هذه المناسبة التأكيد مجددا على أن انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتحقيق السلام العادل والشامل، تنفيذا لأسس ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام هو الطريق الصحيح إلى عيش جميع دول المنطقة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد ماسيدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): صوت وفدي لصالح مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/52/L.52 لأنه يرى أن حل قضية فلسطين عنصر لا غنى عنه في تسوية النزاع في الشرق الأوسط.

غير أنني أود أن أدلي بالبيان التالي فيما يتعلق بمضمون الفقرة ٣ من المنطوق.

تلاحظ المكسيك أن أحد المبادئ الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط هو مبادلة الأرض بالسلام. وأثبتت صيغة الأرض مقابل السلام جدارتها في البحث عن حل لهذا الصراع المحدد. ولكن يبدو من الخطورة تحويل هذه الصيغة إلى مبدأ قانوني عالمي يطبق كقاعدة في جميع الصراعات الدولية.

ويكمن وراء المبدأ الأساسي هذا المبدأ العام للقانون الدولي الذي يقضي بأن الغزو لا يعطي حقوقا إقليمية. وكلنا نسلّم كقاعدة أساسية بأنه لا يجوز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة، واستدلالا بهذا المبدأ العالمي ينبغي أن نستنتج أن جميع الأراضي المحتلة خلال صراع مسلح يجب أن تعاد دون أية شروط إلى أصحابها الشرعيين.

لهذه الأسباب يكرر وفد المكسيك تأكيده على أنه في الوقت الذي نعترف فيه بالقيمة السياسية لهذا المبدأ الأساسي فإننا لا نستصوب الارتقاء به إلى مستوى مبدأ عام من مبادئ القانون الدولي. ولذلك تدعو المكسيك مرة أخرى إلى توخي المزيد من الدقة في الصياغة التي تستعمل لوصف تفاهم سياسي ليس ولا يمكن أن يعتبر مبدأ قانونيا عالميا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

تنتقل الجمعية العامة الآن إلى البت في مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1 والتعديل المدخل عليه في الوثيقة A/52/L.59.

أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا ليتولى عرض مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1.

السيد دونوكوسمو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "المشاركة الكاملة لفلسطين في أعمال الأمم المتحدة" الوارد في الوثيقة A/52/L.53/Rev.1 وذلك بالنيابة عن المشاركين في تقديمه وهم: الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جزر القمر، جيبوتي، السودان، عمان، غينيا، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

في الفقرة الأولى من الديباجة يشير المشروع إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ الذي قامت به، في جملة أمور، بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية.

وفي الفقرة الثانية من الديباجة يشير المشروع أيضا إلى القرار ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الذي منحت فيه الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية مركز المراقب. وكان هذا القرار أول قرار في سلسلة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمركز وحقوق ومزايا منظمة التحرير الفلسطينية، التي أصبحت فيما بعد فلسطين.

تشير الفقرة الثالثة من الديباجة إلى القرار الثاني من هذه القرارات وهو القرار ١٦٠/٤٣ ألف المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ الذي اتخذ في إطار البند المعنون "منح مركز المراقب لحركات التحرير الوطنية التي تعترف

بها منظمة الوحدة الأفريقية أو جامعة الدول العربية أو كلتاهما". وفي هذا القرار قررت الجمعية العامة أن منظمة التحرير الفلسطينية شأنها في ذلك شأن المنظمة الشعبية لجنوب غربي أفريقيا (سوابو) في ذلك الوقت، لها الحق في أن تصدر وتعمم رسائلها بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة، وأن تتمتع بهذه الميزة.

وفي الفقرة الرابعة من الديباجة يشير المشروع إلى القرار ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ الذي اعترفت فيه الجمعية العامة بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وقررت في جملة أمور أن يستعمل في منظومة الأمم المتحدة اسم "فلسطين" بدلا من اسم "منظمة التحرير الفلسطينية".

وفي الفقرة الخامسة من الديباجة يشير المشروع إلى أن مجلس الأمن في جلسته ٢٠٤١ بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ قرر بعد إجراء التصويت أن توجه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشة المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط وأن تمنحها تلك الدعوة نفس حقوق المشاركة الممنوحة لأي دولة عضو عندما تدعى إلى المشاركة في المناقشة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وتشير نفس الفقرة إلى أن الدعوة تكررت في العديد من المناسبات وإلى أن فلسطين تدعى منذ شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى المشاركة في المناقشة بدون الحق في التصويت وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة المعمول بها.

يتضح من هذه الفقرة من الديباجة أن مستوى مشاركة فلسطين في مجلس الأمن، عندما يدعوها المجلس، أرقى من مستوى مشاركتها في الجمعية العامة.

والفقرتان السادسة والسابعة من الديباجة تتناولان مركز فلسطين في هيئات مختلفة، فتشير الفقرة السادسة إلى أن فلسطين تتمتع بعضوية كاملة في مجموعة الدول الآسيوية وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. كما تشير الفقرة السابعة من الديباجة إلى أن فلسطين عضو كامل العضوية في جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

وفي الفقرة الثامنة من الديباجة تعرب الجمعية العامة عن إدراكها أنه أجريت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ انتخابات فلسطينية ديمقراطية عامة، وأن السلطة الفلسطينية أنشئت على جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الفقرة التاسعة والأخيرة من الديباجة توضح الجمعية العامة أنها تحفزها الرغبة في الإسهام في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، محققة بذلك سلاما عادلا وشاملا في الشرق الأوسط.

وبعد أن تم ذكر كل الحقائق في الديباجة، أصبح منطوق مشروع القرار موجزا.

وأود أن أقدم تنقيحا شفويا للفقرة ١ من المنطوق يقضي بتغيير عبارة "نفس حقوق المشاركة وامتيازاتها الممنوحة للدول الأعضاء" الواردة في السطرين الأول والثاني من هذه الفقرة إلى عبارة "حقوقا للمشاركة وامتيازاتها تماثل الحقوق الممنوحة للدول الأعضاء". وعلى ذلك فإن الجمعية العامة تقرر في الفقرة ١ من المنطوق أن تمنح فلسطين، بما لها من صفة المراقب، حقوق وامتيازات مشاركة تماثل الحقوق والامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء، باستثناء التصويت والترشيح، في دورات الجمعية العامة وأعمالها وفي المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الجمعية العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة.

وفي الفقرة ٢ من المنطوق تأذن الجمعية العامة للأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ أحكام هذا القرار وتطلب إلى الأمين العام أن يبدأ العمل بسرعة في هذا الصدد.

وأود أن أوضح أن مشروع القرار هذا لا يسعى إلى الحصول على العضوية الكاملة أو حق الاقتراع في الأمم المتحدة. إن كل ما يسعى إليه مشروع القرار هو أن تُمنح فلسطين حقوقا وامتيازات إضافية، وكسبيل عملي لفعل ذلك، يمنح النص فلسطين، بما لها من مركز المراقب، حقوقا وامتيازات للمشاركة تماثل الحقوق والامتيازات الممنوحة للدول الأعضاء، باستثناء التصويت والترشيح.

إننا نؤمن بأن مشروع القرار يؤدي إلى نتائج مفيدة وعملية فيما يتعلق بمشاركة فلسطين في دورات الجمعية العامة وأعمالها وفي المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت إشراف الجمعية العامة أو هيئات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة ذاتها. ونتوقع

أن يشمل ذلك، في جملة أمور، دون أن يقتصر عليها، المشاركة في المناقشة العامة للجمعية العامة، والإدراج المعتاد في قائمة المتكلمين في إطار جميع بنود جدول الأعمال سواء كان ذلك في الجلسات العامة أو في اللجان الرئيسية، وحق الرد، وحق إثارة نقاط نظام، وترتيبات جديدة للجلوس، فضلا عن وضع قوائم جديدة وغير ذلك من المسائل المتصلة بشؤون المراسم والترتيبات الداخلية.

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، اسمحوا لي بأن أعرب عن الشكر لجميع الدول الأعضاء التي ساهمت في المشاورات المستفيضة التي جرت للتوصل إلى اتفاق عريض حول مشروع القرار هذا.

وكما يقول مشروع القرار، نتوقع أن يسهم اعتماده في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فيتحقق بذلك سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. إن الشعب الفلسطيني يستحق دعم الجمعية العامة، وأملنا أن يُعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية كبيرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ ليعرض الوثيقة A/52/L.59.

السيد ولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي لأعرض تعديلا على مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1 بصيغته التي نقحها شفويا ممثل إندونيسيا، المعنون "المشاركة الكاملة لفلسطين في أعمال الأمم المتحدة".

لقد دأب الاتحاد الأوروبي على إظهار قدر كبير من التعاطف مع القضية الفلسطينية، كما دلل مؤخرا خلال الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. ويتفهم الاتحاد الأوروبي رغبة المراقب عن فلسطين في تحسين ظروف عمله اليومي وتيسيرها كيما يتمكن من المشاركة على أكمل وجه ممكن في أعمال منظمتنا.

غير أن مشروع القرار كما عرضه ممثل إندونيسيا اليوم يتجاوز بكثير التحسين العملي لمشاركة المراقب عن فلسطين في أعمال الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. فهو يثير مسائل مبدئية تتصل في جملة أمور بما لمشروع القرار من آثار ليس فقط بالنسبة للوصف الدقيق لمركز فلسطين في الأمم المتحدة بل أيضا بالنسبة للعلاقة بين الدول الأعضاء والمراقبين.

إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للمشاركة في مثل هذه المناقشة هنا في الجمعية العامة، غير أننا نرى أنه لا بد من التحضير الملائم لها بما يمكّننا من أن نتخذ جميعا قرارا مدروسا بعناية وبإدراك كامل لكل الحقائق وبعد تبادل متعمق للآراء.

لذلك يقترح الاتحاد الأوروبي أن نتخذ قرارا مبدئيا فيما يتعلق بإجراء استعراض للحقوق والامتيازات التي يتمتع بها حاليا المراقب عن فلسطين وأن نطلب من الأمين العام أن يقدم بأسرع ما يمكن - قبل نهاية الدورة الثانية والخمسين، أي الدورة الحالية - تقريرا من شأنه أن يمكّننا من اتخاذ قرار بشأن المسائل التي يتناولها مشروع القرار. وقد عبَّرنا عن هذا الشاغل في الوثيقة A/52/L.59.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليمن في نقطة نظام.

السيد الأشطل (اليمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مقدمي مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1، "المشاركة الكاملة لفلسطين في أعمال الأمم المتحدة"، وفيما يتصل بالتعديل الذي عرضه توا ممثل لكسمبرغ، أود أن أتقدم باقتراح يتعلق بالتصويت على إدخال التعديلات.

تنص المادة ٩٠ من النظام الداخلي في جملتها الأخيرة على ما يلي:

> "يُعتبر أي اقتراح تعديلا لاقتراح آخر إذا اقتصر على إضافة إلى هذا الاقتراح الآخر أو على حذف منه أو على تغيير جزء منه".

إن ما يسمى بالتعديل الوارد في الوثيقة A/52/L.59 يتناقض تماما مع مشروع القرار الذي عرضه باقتدار ممثل إندونيسيا. فمشروع قرارنا يسعى إلى منح فلسطين حقوقا وامتيازات جديدة للمشاركة، في حين أن هذا التعديل يعيد التأكيد في الواقع على الحقوق الحالية لفلسطين بوصفها مراقبا. وهو يسعى بعبارة أخرى إلى إدامة الوضع الحالي لوفد فلسطين.

وبالإضافة إلى ذلك، يسعى التعديل إلى حذف الجزء الهام من مشروع قرارنا الوارد في فقرتي منطوقه. فهو يحاول حذف هاتين الفقرتين وإدخال فقرتين جديدتين تختلفان في معناهما اختلافا كاملا.

وهذا بالتالي اقتراح جديد، وليس تعديلا تنطبق عليه المادة ٩٠. ولذا أقترح أن يُعد التعديل الوارد في الوثيقة A/52/L.59 اقتراحا جديدا، وفقا للمادة ٩٠. وفي مثل هذه الحالة أعتقد أن المادة ٩١ يجب أن تنطبق، وهي التي تقضي بأن يبدأ التصويت بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.53/Rev.1.

السيد ولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يشاطر الرأي الذي أعرب عنه ممثل اليمن بشأن طبيعة النص الوارد في الوثيقة A/52/L.59، التي تشرفت بعرضها قبل لحظات. إننا حقيقة نرى أن نص هذه الوثيقة يمثل بوضوح تعديلا لمشروع القرار A/52/L.53/Rev.1، للأسباب الآتية.

أولا، من ناحية المقصود، الوثيقة A/52/L.59 تعدل بوضوح مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1. ثانيا، من ناحية الموضوعية، تظل تركيبة مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1 مصونة، وتم الإبقاء على الديباجة بأكملها. ثالثا، يتعلق التعديل بنفس موضوع مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1: ألا وهو مشاركة فلسطين مشاركة كاملة في عمل الأمم المتحدة. ثم إن التعديل يتوخى نفس الهدف: إعطاء فلسطين الحقوق اللازمة للمشاركة السوية في عمل الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة.

والفرق الوحيد بين النصين هو الفرق بين الطريقتين المختارتين لتحقيق ذلك الهدف. فبينما ينطوي مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1 على اتخاذ قرار متعجل اليوم له أهمية كبيرة بالنسبة للمبادئ التي تحكم منظمتنا، يقتضي التعديل الوارد في مشروع القرار A/52/L.59 البت في القرار المتعلق بحقوق المراقب عن فلسطين بطريقة منطقية في ظروف تسودها الموضوعية والشفافية، وبعد تقديم الأمين العام تقريرا يبلغ فيه الجمعية العامة بما يترتب على القرارات المطلوب من الجمعية اتخاذها من آثار.

وبذلك فإن التعديل الذي قدمناه يحترم بوضوح المعايير التي يتضمنها النظام الداخلي للجمعية العامة، وخصوصا المادة ٩٠ التي تقول:

"يُعتبر أي اقتراح تعديلا لاقتراح آخر إذا اقتصر على إضافة إلى هذا الاقتراح الآخر أو على حذف منه أو على تغيير جزء منه".

ختاما أود أن أذكّر أنه لا يبدو متمشيا مع مبدأ التصرف السليم، الذي ينبغي أن يحكم مداولات هذه الهيئة، محاولة منع الجمعية العامة، لاستعمال حجة إجرائية، من البت في موضوع المسألة التي يعالجها التعديل الماثل أمامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى اقتراح من ممثل اليمن وإلى بيان من ممثل لكسمبرغ. ويبدو من هذين البيانين أن آراء الدول الأعضاء حول هذا الموضوع منقسمة.

ولذا أقترح أن تبت الجمعية العامة في اقتراح ممثل اليمن القائل بأن الوثيقة A/52/L.59 لا تشكل تعديلا.

وعليه أطرح الآن للتصويت اقتراح ممثل اليمن القائل بأن الوثيقة A/52/L.59 لا تشكل تعديلا. وعلى سبيل التوضيح أقول إن التصويت إلى جانب هذا الاقتراح يكون معناه أن الوثيقة A/52/L.59 لا تمثل تعديلا. فهل كلامي واضح؟

قبل أن نمضي إلى التصويت على الاقتراح المقدم من ممثل اليمن، أعطي الكلمة لممثل سوازيلند بشأن نقطة نظام، على أني أناشده ألا يزيد من التباس الأمور علي وتيهاني بين قواعد الإجراءات.

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا أنوي أن أجعل الأمور ملتبسة على الرئاسة، ولكني أطلب، ما دمنا نعالج شؤونا دقيقة الآن، أن يتصرف الرئيس ببطء شديد وأن يكون أوضح إدلاء، وأن يتكلم بسرعة إملائية. إن هذا الموضوع دقيق. والواقع أنه، لولا النظام الداخلي، لكان وفدي يقول: "لماذا لا تذهبون لتناول قدح من الشاي، حتى تستطيعون الاستراحة، ونستطيع نحن الاستراحة، بل لماذا لا ننهي أعمال اليوم عند هذه النقطة؟". ولكن نظرا لأننا قلنا ما قلنا، فإني أقول الآن: لنتحرك قدما بسرعة السلحفاة، ونتصرف بوضوح تام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أكرر ما قلته، بأوضح عبارة ممكنة وبالسرعة الإملائية.

يبدو من الاقتراح المقدم من ممثل اليمن ومن البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبرغ، أن آراء الدول الأعضاء حول هذه القضية منقسمة. ولذا أقترح أن تبت الجمعية العامة

في اقتراح ممثل اليمن، لأنه، في بيانه، أشار إلى بيان، طبقا لنقاط نظام.

وكما أبلغت الجمعية في البداية، ناقشنا مع الوفود المعنية بهذه القضية كيفية تصرفنا فيها. ويعرف الأعضاء تماما أن نقطة النظام يمكن أن تثار في أي لحظة. ولذا فأنا ممتن جدا لممثل اليمن على اتباعه اتفاقا توصلنا إليه قبل السير في تصريف شؤون هذه الجلسة مؤداه أنه سوف يطلب الكلام بشأن نقطة نظام بعد أن يقوم ممثل لكسمبرغ بعرض تعديله. فهل كلامي كان بطيئا بالقدر الكافي؟ حسن جدا.

لقد اتبعنا هذا الإجراء، الذي وافقت عليه الجمعية، وبغية عدم تعقيد النظر في هذه القضية، لأن الغرض الرئيسي هو تسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط.

لقد أثار ممثل اليمن نقطة نظام وفقا للمادة ٧١ من النظام الداخلي، وأشار أيضا إلى المادة ٩٠ منه، وقرأ نصها. ولذا لم يعد من الضروري أن أقرأ نصها. ووفقا للمادة ٧١ المتعلقة بنقاط النظام أطرح اقتراحه للتصويت على الفور.

ولذا أقترح أن تبت الجمعية العامة الآن في الاقتراح المقدم من ممثل اليمن بأن الوثيقة A/52/L.59 - تعديل لكسمبرغ - ليست تعديلا؛ وبعبارة أخرى اعتبار الوثيقة اقتراحا وليس تعديلا.

وقبل أن أطرح اقتراح اليمن للتصويت أود توضيح أن التصويت بـ "نعم" سيعني أن الوثيقة ليست تعديلا.

تشرع الجمعية العامة الآن في التصويت.

وقد طُلب إجراء تصويت مسجَّل.

أجري تصويت مسجَّل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، بروني دار السلام، الرأس الأخضر، كولومبيا، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غينيا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بلجيكا، بوليفيا، بلغاريا، بوروندي، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا.

الممتنعون:
أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، بنن، البرازيل، شيلي، الصين، كوت ديفوار، قبرص، إكوادور، إثيوبيا، غانا، غرينادا، غيانا، هندوراس، جامايكا، كينيا، ليبريا، مالطة، موريشيوس، المكسيك، نيبال، بيرو، جمهورية كوريا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، جزر سليمان، توغو، ترينيداد وتوباغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو.

رفض الاقتراح بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل ٥٧، مع امتناع ٣٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر ليثير نقطة نظام.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم مقدمي الاقتراح أطالب بفترة استراحة لمدة ١٥ دقيقة كي يستطيعوا بحث المسألة في هذه المرحلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أن هذا الطلب يتفق مع قواعد النظام الداخلي، ولذلك أعلق الجلسة لمدة ١٥ دقيقة.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٨/١٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد العربي (مصر): بعد المشاورات التي أجريت بين مقدمي مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1، رئي أن من المناسب في هذه المرحلة طلب ألا يطرح المشروع للتصويت. وستجرى مشاورات أخرى بشأن هذه المسألة.

وأود باسم كل مقدمي مشروع القرار أن أشكركم على قيادتكم وعلى تفهمكم، وأن أشكر، في المقام الأول، كل الدول الممثلة هنا على صبرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمع الأعضاء إلى بيان ممثل مصر الذي تكلم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1، بما يفيد أن مشروع القرار ينبغي ألا يطرح للتصويت الآن. ولهذا سأعتبر أن مقدمي التعديل المقدم في الوثيقة A/52/L.59 لمشروع القرار ذاك يوافقون على عدم طرح التعديل للتصويت.

ومن ثم، لن تمضي الجمعية العامة إلى البت في مشروع القرار A/52/L.53/Rev.1 ولا في تعديله الوارد في الوثيقة A/52/L.59.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين".

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/52/467، A/52/581)

مشاريع القرارات (A/52/L.54 و A/55/L.55 و A/52/L.62)

تعديلات (A/52/L.63)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت المناقشة بشأن البند ٣٧ من جدول الأعمال في الجلسة العامة الحادية والستين، المعقودة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وباسم بلدي، النرويج - البلدان المقدمة لمشروع القرار A/52/L.62، المعنون "عملية السلام في الشرق الأوسط" - أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن مقدمي مشروع القرار قرروا سحب مشروع القرار ذاك مؤقتا. ومنذ اعتماد الجمعية العامة نصوصا مماثلة للمرة الأولى في عام ١٩٩٣، ظلت مشاريع القرارات تلك تعبر عن تأييد عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ضوء الجهود التي يبذلها حاليا مع الأطراف رعاة عملية السلام وغيرهم، بغية تزويد العملية بزخم جديد، يود مقدمو مشروع القرار أن يبدوا استعدادهم لإعادة تقديمه في الوقت الذي نرى فيه نحن، فضلا عن الأطراف نفسها، أن من المناسب والمفيد السعي مرة أخرى إلى الحصول من المجتمع الدولي على عبارات التأييد لعملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن مقدمي مشروع القرار A/52/L.62 قد سحبوه، سأعتبر أن مقدمي التعديلات الخاصة بذلك المشروع والواردة في الوثيقة A/52/L.63 يوافقون أيضا على سحب تلك التعديلات.

ومن ثم، لن تمضي الجمعية العامة في البت في مشروع القرار A/52/L.62 ولا في التعديلات المتعلقة به الواردة في الوثيقة A/52/L.63.

أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروعي القرارين A/52/L.54 و A/52/L.55.

السيد العربي (مصر): يسعد وفد مصر أن يقدم إلى الجمعية العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.54، والمعنون "القدس"، تحت البند ٣٧ من جدول الأعمال عن الوضع في الشرق الأوسط. وأود في البداية الإشارة إلى أن كلا من البحرين وجزر القمر قد انضمتا إلى قائمة متبني مشروع القرار.

لم تتغير صياغة مشروع القرار هذا العام عما كانت عليه في العام الماضي، حيث تتضمن ديباجة مشروع القرار ثلاث فقرات ويتضمن منطوقه أربع فقرات. الفقرة الأولى من الديباجة تستذكر فيها الجمعية العامة قراراتها ذات الصلة بموضوع القدس، وبصفة خاصة القرارات التي صدرت منذ عام ١٩٨١ وحتى قرار العام الماضي، والتي تؤكد جميعها على بطلان وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية التي تُتخذ في مدينة القدس.

والفقرة الثانية من الديباجة تستذكر قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي قرر فيه المجلس عدم الاعتراف بما يُعرف بـ "القانون الأساسي". ويطالب ذلك القرار كافة الدول الأعضاء بسحب أي تمثيل دبلوماسي لها في المدينة المقدسة.

أما الفقرة ١ من المنطوق فتقرر أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها التشريعية وإدارتها على المدينة المقدسة هي قرارات غير قانونية وتعتبر لاغية وغير ذات قيمة.

والفقرة ٢ من المنطوق تشجب ما قامت به بعض الدول من نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، مخالفة بذلك قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي أشرت إليه الآن. وفي الفقرة ٣ يطلب القرار كذلك من الدول أن تلتزم بأحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، اتفاقا مع ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها المترتبة والناجمة عن الميثاق.

وتطلب الفقرة ٤ الأخيرة من الأمين العام تقديم تقرير إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة حول تنفيذ هذا القرار.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يحصل على تأييد جميع الدول.

كان هذا عرض لمشروع القرار A/52/L.54 عن القدس. أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/52/L.55 المعنون "الجولان السوري"، والمقدم تحت نفس البند، "الحالة في الشرق الأوسط"، فإنه يسعد وفد مصر أن يعرض على الجمعية العامة هذا العام مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.55. وفي البداية أود الإشارة إلى انضمام كل من فييت نام وجزر القمر إلى قائمة متبني مشروع هذا القرار.

تضمّن مشروع القرار في ديباجته إشارة إلى المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا لأحكام القانون الدولي ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويعيد مشروع القرار تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب على الجولان السوري المحتل.

كما تشير الديباجة إلى مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وصيغة الأرض مقابل السلام. وتؤكد الديباجة أيضا، في فقرة جديدة، على عدم مشروعية إقامة المستوطنات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية في الجولان السوري المحتل.

ويعيد مشروع القرار في الفقرة ٢ من المنطوق التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان لاغيا وباطلا ولا أثر قانونيا له. وتؤكد الفقرة ٤ من المنطوق أن استمرار احتلال الجولان السوري وإعلان ضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة في سبيل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة. وفي الفقرة ٥ من المنطوق يدعو مشروع القرار إسرائيل إلى أن تستأنف المباحثات على المسارين السوري واللبناني وأن تحترم الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها خلال المباحثات السابقة. ويطالب إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الفقرة ٧ الجديدة من المنطوق، يدعو مشروع القرار جميع الأطراف المعنية، وبخاصة راعيي عملية السلام، وكذلك المجتمع الدولي، إلى بذل كل ما يلزم من جهود لضمان استئناف عملية السلام ونجاحها.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن تدلي جميع الدول بصوتها لصالح هذا القرار الذي يعكس الإرادة الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروعي القرارين A/52/L.54 و L.55.

أعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وأود مرة أخرى أن أذكّر

الوفد بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد هيزلان (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على الرغم من أن تركيا تؤيد مشروع القرار A/52/L.55، أود أن أوضّح موقف وفد بلادي من جانب واحد للحالة في الشرق الأوسط.

ثمة أسباب عديدة للطريق المسدود الحالي في عملية السلام. ونحن لا نعتقد أن من الإنصاف إلقاء المسؤولية بأكملها على عنصر واحد أو على بلد واحد من البلدان المعنية. وإننا بحاجة إلى أن نعالج كل عامل من العوامل التي تسهم في الحالة الراهنة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مرة أخرى أن إحدى أكبر العقبات أمام إحلال السلم هي الإرهاب. ويجب على البلدان التي تقدم للأسف الدعم للإرهاب وتشجعه أن توقف فورا استخدام هذه السياسة اللاإنسانية والمدمّرة باعتبارها أداة للنهوض بمصالح سياستها الخارجية.

السيد برليه (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعمل المشاركون في تبني عملية السلام عملا دؤوبا على إعطاء الزخم لعملية السلام. ويتفاوض الفلسطينيون والإسرائيليون على الخطوات الهامة المقبلة في بحثهما المشترك عن إحلال السلم. وبغية إحياء إمكانية أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مساعد في عملية السلام، لا نزال نعتقد أنه ينبغي أن يتخذ في الوقت المناسب قرار إيجابي من شأنه أن ينوّه بالتقدم الذي أحرزه الطرفان حتى اليوم، ويشجعهما على مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق حل عادل ودائم للمشاكل التي تفرق بينهما، وأن يعرب عن الدعم القوي من المجتمع الدولي لتلك العملية.

إننا نعتقد بأن مشروع القرار المعنون "الجولان السوري"، على غرار مشاريع القرارات الأخرى التي تعنى بالنزاع العربي - الإسرائيلي الذي طال أمده، لا يعمل إلا على تعقيد إحراز نتيجة تكون مقبولة من الطرفين. وإن سورية وإسرائيل ملتزمتان بعملية تفاوضية لحل خلافاتهما وتحقيق اتفاق سلام دائم. وإن الجمعية العامة، بإقحام نفسها في مسائل اتفق الطرفان على تقريرها في مفاوضات تنعقد وجها لوجه، لا تعمل إلا على جعل تحقيق هذا الهدف أصعب.

إن الولايات المتحدة، بوصفها أحد رعاة عملية السلام التي بدأت في مدريد، تلتزم التزاما راسخا بمساعدة الطرفين على حل خلافاتهما. غير إننا لا نعتقد بأن قرارات مثل هذه القرارات تهيء جوا من الثقة والمصالحة يساعد على نجاح هذه العملية.

إن الولايات المتحدة، جريا على ممارساتها السابقة، ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق بالقدس. فالقدس ومستقبلها يجب أن يتقررا عن طريق مفاوضات المركز الدائم، مثلما اتفق عليه الطرفان في إعلان المبادئ الصادر عنهما بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وينبغي لهذه الجمعية ألا تقحم نفسها في هذه المسألة المعقدة والعاطفية للغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/52/L.54 و L.55.

نتناول أولا مشروع القرار A/52/L.54 المعنون "القدس". وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا،

البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل.

الممتنعون
كوستاريكا، فيجي، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سوازيلند، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار A/52/L.54 بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ٥٣/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مشروع القرار A/52/L.55، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، عنوانه "الجولان السوري". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، اثيوبيا، غابيون، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فانواتو، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:
أندورا، استراليا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هنغاريا، ايسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، لاتفيا، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، اسبانيا، سوازيلند، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فنزويلا، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل صوتين مع امتناع ٦٥ عضوا عن التصويت (القرار ٥٤/٥٢).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت.

السيد يوسفي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد صوت وفدي مؤيدا مشروعي القرارين A/52/L.54 و L.55 بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ومع ذلك، يود وفدي أن يعرب عن تحفظاته على أي جزء من هذين النصين قد يفسر على أنه اعتراف بإسرائيل.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية): سأتكلم باختصار شديد. أتوجه بجزيل الشكر للسادة مندوبي الدول الأعضاء في هذه الجمعية الموقرة الذين ساندوا مشروع قرار الجولان السوري المحتل، لأن مساندتهم هي تأييد للعدالة ولقرارات سبق أن اتخذتها هذه الجمعية وكذلك اتخذها مجلس الأمن.

السيد مارسيكو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد صوتت جمهورية الأرجنتين مؤيدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.55، بشأن الجولان السوري، لأننا نعتقد أن عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة والدفاع عن حرمة أراضي الدول، وهما مبدآن أساسيان في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يشكلان عنصرين أساسيين في هذا القرار. غير أن تصويتنا المؤيد ينبغي ألا يُفهم على أنه ينطبق على موقفنا تجاه مضمون الفقرة ٦ من القرار، المتصلة بخط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

السيد إيثكييردو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تعتقد إكوادور أن من الأساسي تأييد وتشجيع استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها والإسهام بطريقة فعالة في تعزيز آليات التفاوض الثنائية والمتعددة الأطراف التي جرى تطويرها. ولذلك صوت وفدي لصالح مشاريع القرارات ذات الصلة المقدمة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، على أساس المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية لإكوادور، وبعض من تلك المبادئ مكرس في القرارات التي اعتمدناها للتو. وهي تشمل، في المقام الأول، ما يلي: أولا، المبدأ الأساسي بعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛ ثانيا، الحاجة إلى عدم تغيير مناخ الثقة في مفاوضات السلام وتشجيع البحث عن حل سلمي عن طريق التفاوض للمشاكل الإقليمية فيما بين الدول دون التهديد بالقوة أو استخدامها؛ ثالثا، التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي؛ رابعا، رفض الإرهاب والعنف، اللذين يؤثران بصورة رئيسية على السكان المدنيين؛ خامسا، احترام الالتزامات المقطوعة في إطار عملية السلام؛ سادسا، صيغة الأرض مقابل السلام؛ سابعا، تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع باعتبار ذلك هدفا أساسيا لتعزيز السلم والأمن الدوليين، بالإضافة الى التعاون الكامل والتنمية المتبادلة.

السيد ولزفيلد (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما التزاما عميقا بعملية السلام، التي تشكل الطريق الوحيد المؤدي إلى أمن وسلام دائمين في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، من الضروري أن نكفل تحرك جميع جوانب عملية السلام قدما كيما نستطيع الخروج من المأزق الحالي.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تأييده لبدء المفاوضات بين إسرائيل ولبنان باحترام كامل للسلامة الإقليمية لذلك البلد واستقلاله وسيادته. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد الحاجة إلى التنفيذ الكامل والتام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يؤيد استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيده بأن احتلال إسرائيل للجولان السوري وفرض قوانينها وولايتها وإدارتها عليه عمل غير قانوني. بيد أن مشاريع القرارات المتصلة بالجولان السوري تضمنت في السنتين الماضيتين إشارات جغرافية تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات الثنائية التي يأمل الاتحاد الأوروبي بإخلاص عقدها. ولهذا السبب امتنعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التصويت على هذا النص، كما فعلت في الحالات المماثلة في السابق.

وفي هذه السنة لم يتسن التوصل إلى اتفاق على نص فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. والاتحاد الأوروبي يعرب عن أسفه لهذا الأمر. فبالرغم من المصاعب الخطيرة التي واجهت العملية، نعتقد أن هذا القرار الذي يعبر عن توافق واسع في الآراء على الصعيد الدولي بشأن أسس عملية السلام، أصبح ضروريا أكثر من أي وقت آخر. ومن الأمور ذات الأهمية القصوى أن تفي أطراف النزاع بالتزاماتها وبالتعهدات التي قطعتها في إطار عملية مدريد وأوسلو، وأن تستعيد روح الثقة المتبادلة التي تحلت بها والتي من شأنها أن تمكن من حل الصراع الإسرائيلي - العربي بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت.

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

رسالة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/52/571)

رسالة من ناميبيا (A/52/704)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بموافقة الجمعية العامة، نعود الآن بصورة موجزة إلى البند ٣٦ من جدول الأعمال، "قضية فلسطين". أود أن أبلغ الجمعية بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واردة في الوثيقة A/52/571، ورسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ من الممثل الدائم لناميبيا، واردة في الوثيقة A/52/704.

وبهاتين الرسالتين أبلغتني حكومتا ناميبيا وجنوب أفريقيا عن رغبتهما في أن تصبحا عضوين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتعلم الوفود أن الجمعية العامة، وفقا للقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، هي التي تقوم بتعيين أعضاء اللجنة.

والاقتراح المعروض على الجمعية العامة هو بشأن إضافة ناميبيا وجنوب أفريقيا إلى عضوية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توسيع عضوية تلك اللجنة بتعيين ناميبيا وجنوب أفريقيا عضوين في اللجنة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، أعطي الكلمة الآن لمراقب فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا الجزيل لكل الدول الأعضاء التي دعمت قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٢، الذي تم اعتماده للتو حول القدس. ذلك الموضوع المركزي والهام بالنسبة لنا نحن الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وبالنسبة للمجتمع الدولي بشكل عام. إن هذا التأييد الساحق للقرار، وحقيقة أنه كان هناك صوت واحد فقط ضده، لهو أمر ذو مغزى عميق. وهو بلا شك يرسل الرسالة المناسبة لكافة الأطراف المعنية.

وفي نفس الوقت أود أيضا أن أعبر عن شكرنا لكافة الدول التي دعمت مشاريع القرارات التي تم اعتمادها تحت بند "قضية فلسطين"، وخاصة القرار الهام ٤٩/٥٢ حول عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وهي اللجنة الهامة التي تقوم بعمل ذي فائدة جليلة من أجل تحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ونحن إذ نشكر رئيس وأعضاء هذه اللجنة نود أيضا أن نعبر عن ترحيبنا بجنوب أفريقيا وناميبيا، رفيقتي النضال القديم من أجل الحرية، عضوين جديدين في هذه اللجنة الموقرة.

وينسحب نفس التقدير على القرار ٥٠/٥٢ المتعلق بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة والقرار ٥١/٥٢ المتعلق بدائرة الإعلام. واسمحوا لي هنا أن أعبر عن شكرنا لكافة العاملين في هذين الجهازين الهامين من موظفي الأمم المتحدة.

ثم هناك القرار الهام الآخر، القرار ٥٢/٥٢، حول التسوية السلمية لقضية فلسطين، والذي تم أيضا إقراره بهذه الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة، بأغلبية ١٥٥ صوتا مقابل صوتين ضد هذا القرار الذي تضمن العديد من المواقف المبدئية الثابتة التي اعتمدتها الأمم المتحدة على مدار السنوات الطويلة.

من وجهة نظرنا، هذه القرارات كلها قرارات إيجابية تسهم حتما بشكل إيجابي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/52/L.53/Rev.1 المعنون "المشاركة الكاملة لفلسطين في عمل الأمم المتحدة" وهو بالطبع قرار هام بالنسبة لنا، فقد كنا نود بالطبع، أن يتم التصويت عليه وأن يتم اعتماده اليوم. وفي هذا المجال نشكر الدول التي تبنت مشروع القرار هذا والدول التي دعمته منذ البداية. من جهة أخرى، نفهم أيضا الأسباب التي جعلت عددا من الدول الأعضاء ترى الأمور بشكل مختلف عما نراها نحن، خاصة في ما يتعلق بالحاجة لمزيد من دراسة الموضوع. ونثق بأننا، من خلال المشاورات القادمة، سوف نستطيع التغلب على الصعوبات، ونستطيع تحقيق تأييد واسع لمشروع القرار هذا، الذي نأمل أن نتمكن من عرضه على الجمعية العامة مرة أخرى في مرحلة لاحقة.

أخيرا، أود أن أكرر شكرنا وتقديرنا لكل أولئك الذين دعموا النضال العادل للشعب الفلسطيني ودعموا تحقيق حقوقنا غير القابلة للتصرف، ودعموا عملية السلام في الشرق الأوسط، وضرورة التزام كافة الأطراف بتنفيذ الاتفاقات المعقودة على الأسس التي تم الاتفاق عليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠